نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

ارتفاع أسعار الأغذية: ٧٥ مليون شخص إضافيون من الجياع

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم. وتظهر التقديرات المؤقتة للمنظمة أن عدد من يعانون الجوع المزمن قد زاد في عام ٢٠٠٧ بنحو ٧٥ مليون شخص، إضافة إلى تقديرات المنظمة بأن عدد ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥ بلغ ٨٤٨ مليون شخص، حيث يعزى معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأغذية (ترد التفاصيل في الجدول ١، صفحة ٤٨). وبهذا وصل عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في ٢٠٠٧ إلى ٩٢٣ مليون شخص. وبالنظر إلى الارتفاع المتواصل والشديد في أسعار الحبوب الغذائية الأساسية والمحاصيل الزيتية حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨، ففي الأرجح أن يكون عدد من يعانون الجوع المزمن قد شهد زيادة أخرى.

وعلى أساس ٩٢٣ مليون شخص، فإن عدد من يعانون نقص التغذية في ٢٠٠٧ زاد بأكثر من ٨٠ مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة ١٩٩٠ –١٩٩٢، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى ٤٢٠ مليونا بحلول عام ٢٠١٥، خاصة في ظل بيئة أسعار الأغذية المرتفعة وآفاق الاقتصاد العالمي التي تكتنفها الشكوك.

ومبعث القلق هو تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على نسبة من يعانون نقص التغذية (مؤشر الجوع للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية). وقد تحقق تقدم ملحوظ في تخفيض نسبة من يعانون الجوع في العالم النامي، حيث انخفضت من قرابة ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى أقل من ١٨ في المائة في الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ وأعلى قليلا عن ١٦ في المائة في ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وتبين هذه التقديرات أن ارتفاع أسعار الأغذية قد عكس هذا الاتجاه مع عودة نسبة من يعانون نقص التغذية في العالم إلى ١٧ في المائة. وبالتالي، وفي ظل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، شهد التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا انتكاسة خطيرة، سواء من حيث عدد من يعانون نقص التغذية أو انتشار الجوع.

ويؤكد تحليل للبيانات على المستوى الأسري (الصفحات ٢٢–٢٧) تقديرات تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على التقديرات العالمية لنقص التغذية. كما يؤكد التحليل التأثير السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء والضعفاء بوجه خاص.

١

الرقم الإشاري لدى المنظمة لأسعار الأغذية

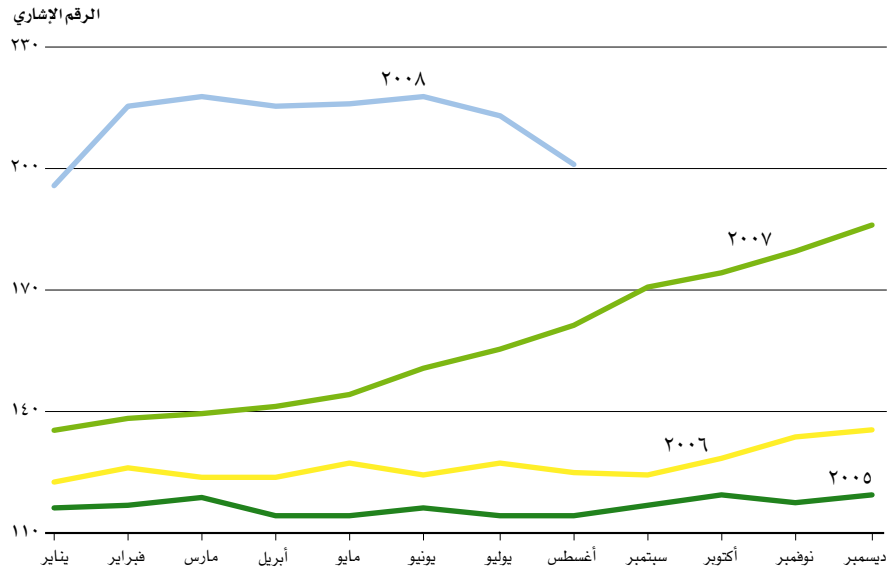

١٠٠= ٢٠٠٠–١٩٩٨

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢

عدد ناقصي التغذية في العالم النامي، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

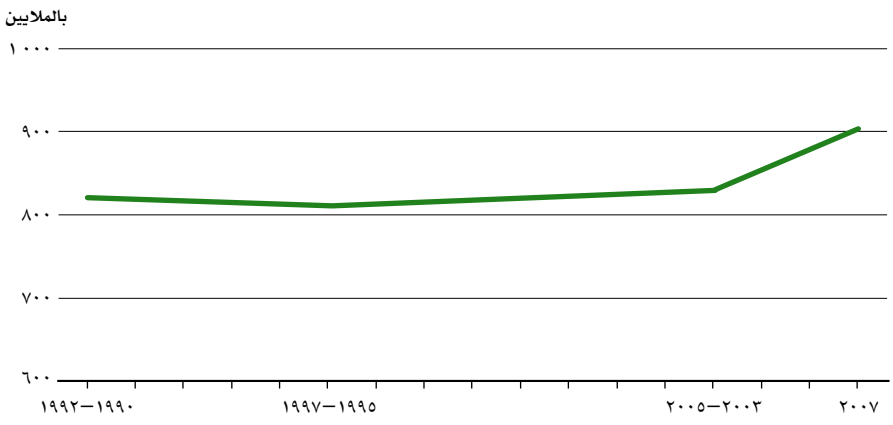

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

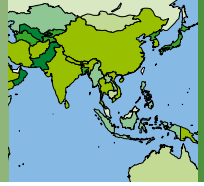

٣

نسبة ناقصي التغذية في العالم النامي، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧

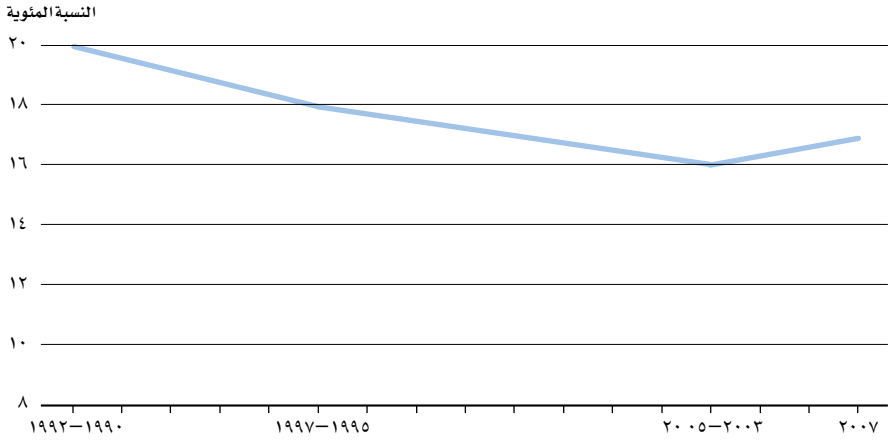

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٤

التأثيرات الإقليمية لارتفاع أسعار الأغذية: أعداد إضافية من ناقصي التغذية في ٢٠٠٧ (بالملايين)

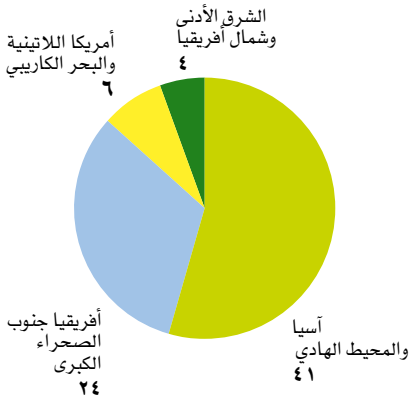

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الارتفاع المفاجئ في الأسعار يضع حدا للتقدم

حدث أكبر الزيادات في عدد من يعانون نقص التغذية، على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠٠٧، في كل من آسيا والمحيط الهادي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ضم الإقليمان معا ٧٥٠ مليون شخص (٨٩ في المائة) من الجياع في العالم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى وقوع نحو ٤١ مليون شخص آخرين في آسيا والمحيط الهادي و٢٤ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هوة الجوع.

ويضم إقليما أفريقيا وآسيا مجتمعين أكثر من ثلاثة أرباع بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في العالم النامي. كما أن أفريقيا تضم ١٥ من مجموع ١٦ بلدا تتجاوز فيها بالفعل معدلات انتشار الجوع ٣٥ في المائة، مما يجعلها أكثر عرضة بوجه خاص لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية.

وفي حين أن عدد المتضررين يعد ضئيلا في إقليمي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

طريقة المنظمة في تقدير التأثير على نقص التغذية

إن أحدث التقديرات الكاملة لنقص التغذية على المستوى القطري هي التقديرات لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وتوفر هذه التقديرات الأساس للرصد والتحليل المنتظمين اللذين تجريهما المنظمة لما يتحقق من تقدم صوب بلوغ أهداف تخفيض الجوع، وهو ما يرد عرضه في القسم المعنون "تقييم الجوع في العالم".

واستجابة لتعاظم الاهتمام بانعكاسات ارتفاع أسعار الأغذية على الأمن الغذائي العالمي، استحدثت المنظمة منهجية لتقدير تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على نقص التغذية في ٢٠٠٧، استنادا إلى بيانات جزئية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. واستخدمت لهذا الغرض اتجاهات إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من قاعدتي بيانات مختلفتين لدى المنظمة هما بالتحديد: (١) "حسابات استخدام الإمدادات" وهي حسابات تفصيلية مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية المدمجة في المنظمة (FAOSTAT) تغطي مئات السلع لكل بلد؛ (٢) بيانات حديثة تغطي الحبوب والزيوت واللحوم المتاحة للاستهلاك البشري (تعادل قرابة ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية). وكان الجمع بين الاثنين ضروريا نظرا لأن قاعدة البيانات الأساسية في المنظمة (FAOSTAT) تتضمن بيانات كاملة حتى عام ٢٠٠٥ فقط؛ وتتضمن قاعدة البيانات الثانية، وإن لم تكن مكتملة، تقديرات حتى عام ٢٠٠٨، وبالتالي فهي تستوعب معظم الفترة التي شهدت الزيادة السريعة في أسعار الأغذية. وحددت العلاقة بين البيانات التاريخية المضمنة في قاعدتي البيانات بغية التقدير الاستدلالي لقاعدة البيانات الأساسية حتى ٢٠٠٧.

واقتصر استنباط تقديرات ٢٠٠٧ لتوضيح تأثير أسعار الأغذية على الجوع، على المستويين العالمي والإقليمي، وهي غير متاحة على المستوى القطري. وتبعا لذلك، وبالنظر إلى الطريقة التي اتبعت في حسابات بيانات ٢٠٠٧، ينبغي اعتبار التقديرات تقديرات مؤقتة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

٥

التغيرات الإقليمية في عدد ناقصي التغذية ونسبتهم

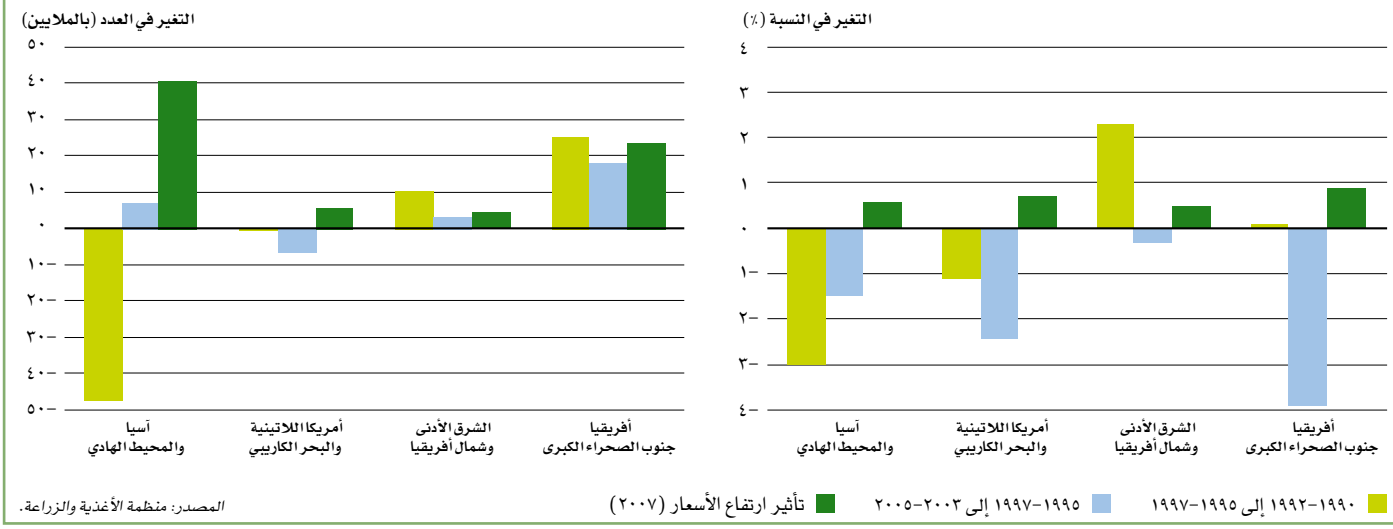

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن هذين الإقليمين شهدا زيادة في معدلات الجوع جراء ارتفاع أسعار الأغذية (ردة حادة إلى الوراء بالنسبة لأمريكا اللاتينية بعد أكثر من عشر سنوات من التقدم المتواصل نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية).

وإجمالا، فإن زيادة انتشار الجوع والتقديرات بزيادة قدرها ٧٥ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في ٢٠٠٧ تعزز من مصداقية الاهتمام حيال حدوث أزمة أمن غذائي عالمية إثر ارتفاع أسعار الأغذية، وعلى الأقل في المدى القصير.

هل تعد تقديرات المنظمة محافظة؟

يصف الإطار في صفحة ٧ الطريقة التي اتبعتها المنظمة في التوصل إلى تقديرات الجوع في العالم لعام ٢٠٠٧. ونتيجة الإحداثيات المستكملة إلى حد ما، فإن حساب عدد من يعانون نقص التغذية استند إلى الافتراض بأن توزيع المتناول من الطاقة الغذائية داخل بلد أو إقليم بعينه، يبقى بدون تغيير خلال الفترة الفاصلة بين أسعار أغذية "منخفضة" و"مرتفعة". ومن جهة ثانية، يظهر التحليل على المستوى الأسري (الصفحات ٢٢-٢٧) أن الفقراء، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية، هم الأشد تضررا على نحو غير متناسب مقارنة مع الأغنياء في المدى القصير.

ويظهر تحليل متعمق لثمانية بلدان تردي توزيع إمدادات الطاقة الغذائية للفرد في أوساط الأسر في أعقاب الزيادات الحادة في أسعار الأغذية. وبناء عليه، يمكن اعتبار تقديرات المنظمة للتأثير العالمي لارتفاع أسعار الأغذية على الجوع، تقديرات أقل مما ينبغي. وعليه يمكن القول إن ارتفاع أسعار الأغذية أفضى إلى إضافة ٧٥ مليون آخرين من الجياع على الأقل، أي أشخاص حرموا من إمكانية الحصول على غذاء كاف على أساس يومي.

وبإتباع منهجية مغايرة، تشير تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية إلى أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية قد أسفر عن زيادة قدرها ١٣٣ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في ٧٠ بلدا شملها التحليل[١]. ويرجع الاختلاف الرئيسي بين النهجين المتبعين في تقديرات الجوع، إلى الطريقة التي اتبعت في حساب عدم المساواة في توزيع الأغذية المتاحة للاستهلاك البشري. ومقارنة مع المنظمة، فإن وزارة الزراعة الأمريكية تستخدم حدا أدنى عاليا (وثابتا) كنقطة انتهاء لتحديد عتبة الجوع. فهي تستخدم قيمة قدرها ٢ ١٠٠ كيلو سعرات للفرد يوميا، بينما تتوقف القيمة التي تستخدمها المنظمة على توزيع العمر والجنس في كل بلد، وعادة ما تتراوح بين نقطة منخفضة قدرها ١ ٦٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ كيلو سعرات للفرد يوميا.

(١) وزارة الزراعة الأمريكية، ٢٠٠٨. *Food Security Assessment, 2007*, by S. Rosen, S. Shapouri, K. Quanbeck and B. Meade. Economic Research Service Report GFA-19 (متاح على الموقع التالي: www.ers.usda.gov/PUBLICATIONS/GFA19/GFA19.PDF).

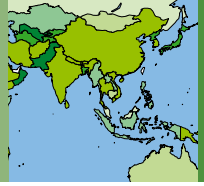

القوى المحركة لارتفاع أسعار الأغذية

إثر الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ومواصلتها الارتفاع أكثر فأكثر في أوائل عام ٢٠٠٨، خضعت القوى التي تسببت في الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية للدراسة من مختلف المنظورات بغرض تصميم خيارات الاستجابة لها. ويسرد هذا القسم بعضا من القوى المحركة الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع أسعار الأغذية[١]. وتشير إسقاطات الأجل المتوسط إلى أنه في حين ينتظر استقرار أسعار الأغذية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وانخفاضها لاحقا، فإنها ستظل أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل ٢٠٠٤ في المستقبل المنظور[٢].

وتضاعف الرقم الإشاري لدى المنظمة لأسعار الأغذية الاسمية فيما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨. وبالأرقام الحقيقية، فإن هذه الزيادة أقل وضوحا، ولكنها مع ذلك مثيرة للاهتمام. وقد بدأ الرقم الإشاري لأسعار الأغذية الفعلية في الارتفاع في ٢٠٠٢، عقب أربعة عقود من اتجاهها نحو الانخفاض الملحوظ، ثم زادت بصورة حادة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، زادت أسعار الأغذية الفعلية بمقدار ٦٤ في المائة عن مستوياتها في ٢٠٠٢. والفترة الأخرى الوحيدة التي شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعار الأغذية الفعلية، منذ بدء تجميع سلسلة البيانات هذه، كانت أوائل السبعينات في أعقاب أول أزمة نفط دولية.

والإجراءات المناسبة لمعالجة التأثيرات البشرية والاقتصادية لارتفاع أسعار الأغذية، سواء كانت هذه الإجراءات تدابير سياسات، أو قرارات استثمار، أو تدخلات طوارئ، تستدعي تفهما دقيقا للقوى المحركة التي قادت إليها. وهذه القوى المحركة كثيرة ومعقدة، كما أنها تشمل عوامل الطلب والعرض معا. ولقد تزامنت الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل التي يقوم عليها نمو الطلب على الأغذية، مع عوامل دورية أو مؤقتة قصيرة الأجل تؤثر بصورة معاكسة على إمدادات الأغذية، مما أفضى إلى أوضاع يظل فيها نمو الطلب على السلع الغذائية يفوق بكثير النمو في الإمدادات منها.

٦

تطور الأرقام الإشارية لدى المنظمة لأسعار الأغذية، ١٩٦١-٢٠٠٨

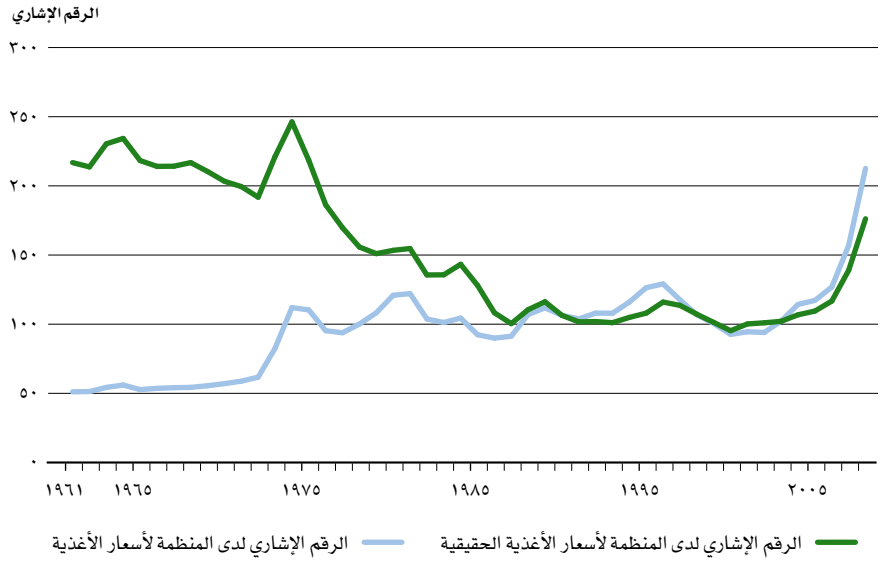

ملاحظة: ١٩٩٨–٢٠٠٠= ١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٧

نسبة مخزونات الحبوب العالمية إلى الاستخدام

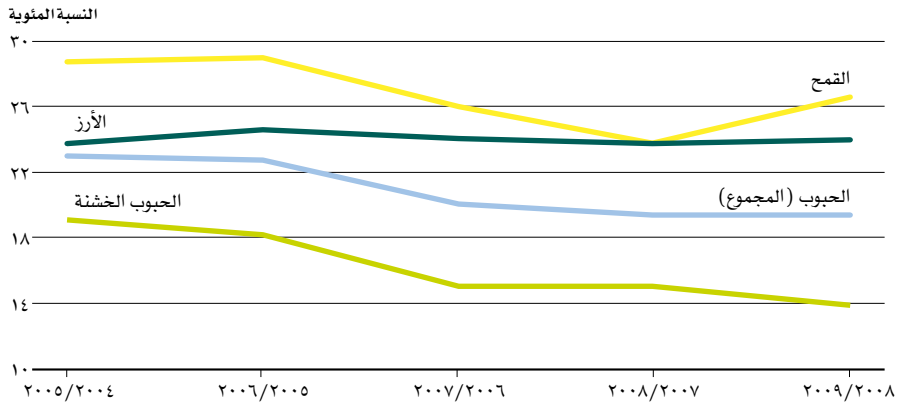

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

قوى العرض

مستويات المخزونات وتقلبات السوق: عمد العديد من كبار منتجي الحبوب في العالم (الصين والاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأمريكية) إلى تغيير سياساتهم الزراعية في السنوات الأخيرة. وتمثلت واحدة من نتائج ذلك في انخفاض ملحوظ في مستويات مخزونات الحبوب مقارنة مع سنوات سابقة. ويقدر أن نسبة مخزونات الحبوب العالمية إلى الاستخدام بلغت ١٩,٤ في المائة في الفترة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

أسعار الأغذية: من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية

يشير تحليل البيانات القطرية إلى التحويل غير الكامل للأسعار العالمية محسوبة بالدولارات الأمريكية، إلى الأسعار المحلية (محسوبة بالعملات المحلية). وحتى قبل ارتفاع الأسعار في ٢٠٠٨، كانت أسعار الحبوب العالمية قد سجلت ارتفاعا كبيرا في الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. وخلال هذه الفترة، زادت أسعار السوق العالمية لكل من الأرز والقمح والذرة بمعدل ٥٠ و ٤٩ و ٤٣ في المائة، على التوالي، بالأرقام الحقيقية بالدولار الأمريكي. بيد أن التحويل إلى الأسعار المحلية كان عادة غير مكتمل، حيث لم تسجل الأسعار بأرقام العملات المحلية ذات القدر من الارتفاع الذي شهدته أسعار السوق الدولية، كما هو الحال مع الأرز في بلدان آسيوية مختلفة.

وساهمت عدة عوامل في تثبيط هذا التحويل من الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. فقيمة الدولار الأمريكي ظلت لسنوات عديدة تتناقص مقابل طائفة من العملات، من بينها عملات الكثير من البلدان النامية. وخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، شهدت البلدان ذات الدخل المنخفض ارتفاعا حقيقيا في عملاتها بمعدل ٢٠ في المائة في المتوسط مقابل الدولار الأمريكي (مقارنة مع ١٨ في المائة في حالة البلدان ذات الدخل المرتفع). وألغى الارتفاع في سعر الصرف بعضا من الزيادات في أسعار السوق العالمية (محسوبة بالدولار الأمريكي) للواردات والصادرات الغذائية معا حتى عام ٢٠٠٧. كما أن بعض السياسات التجارية وغيرها من التدابير السلعية النوعية حدت بصورة أكبر من تحويل الأسعار.

وفي حين أن السياسات المحلية وحركة أسعار الصرف خففت من وطأة تأثير الزيادات في الأسعار العالمية لبعض الوقت، فإن الأسعار المحلية شهدت لاحقا زيادة كبيرة في الكثير من البلدان في أواخر ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨. هل حوّلت الزيادة مؤخرا في أسعار الحبوب الدولية إلى الاقتصاديات المحلية؟ الخبرات في سبعة بلدان آسيوية كبيرة، تأليف D.Dawe. ورقة عمل رقم ٠٨-٠٢، شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية (متاحة على الموقع التالي: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/ai506e/ai506e00.pdf).

الأرز: تحويل أسعار المستهلكين

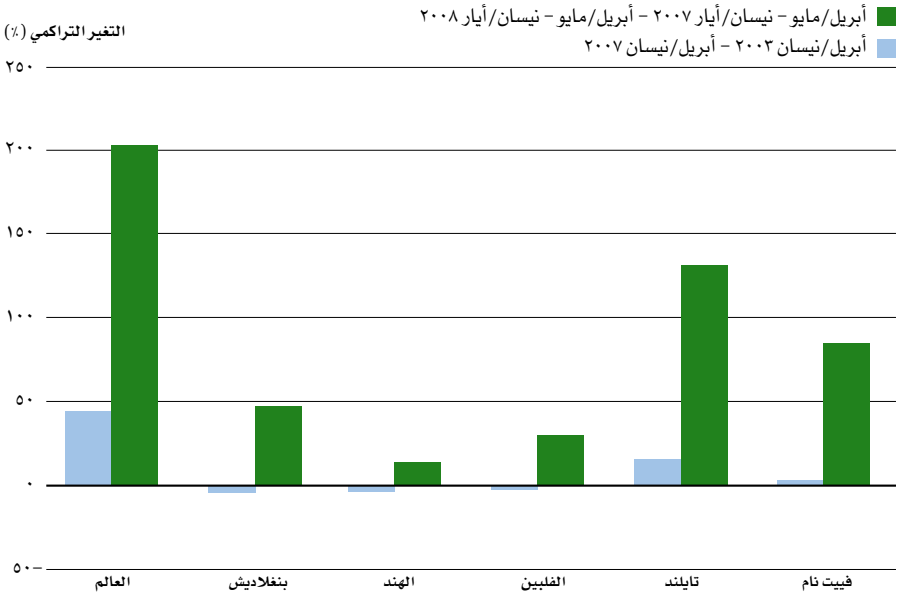

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢٠٠٨/٢٠٠٧، وهو أدنى مستوى لها خلال ثلاثة عقود. ويسهم انخفاض مستويات المخزونات في زيادة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية نظرا للشكوك التي تكتنف كفاية الإمدادات في أوقات نقص الإنتاج.

نقص الإنتاج: أثرت التقلبات المناخية الشديدة خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧، بما فيها حالات الجفاف والفيضانات، على البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب. وانخفض الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة ٣,٦ في المائة في ٢٠٠٥ وبنسبة ٦,٩ في المائة في ٢٠٠٦، قبل انتعاشه في ٢٠٠٧. وأفضت سنتان متتاليتان من انخفاض الغلات في سياق مستويات مخزونات منخفضة بالفعل، إلى نشوء أوضاع "مبعث قلق" للإمدادات في الأسواق العالمية. وزاد تعاظم الاهتمام بالتأثيرات المحتملة لتغير المناخ على مدى توافر الإمدادات الغذائية في المستقبل من حدة هذه المشاغل.

أسعار النفط: حتى منتصف عام ٢٠٠٨، تميزت الزيادة في أسعار الطاقة بالسرعة والحدة البالغتين، مع زيادة واحد من الأرقام الإشارية الرئيسية لأسعار السلع (مؤشر رويتر للطاقة – مكتب أبحاث السلع) بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ ٢٠٠٣. وثمة رابطة متبادلة وثيقة بين أسعار النفط والأغذية. وترتبت على الارتفاع الحاد في أسعار النفط ضغوط متزايدة على أسعار الأغذية في ضوء زيادة أسعار الأسمدة ثلاثة أضعاف تقريبا وزيادة تكاليف النقل إلى الضعف في ٢٠٠٦–٢٠٠٨. وكان لارتفاع أسعار الأسمدة تأثيرات معاكسة مباشرة على تكاليف الإنتاج واستعمال الأسمدة من جانب المنتجين، خاصة صغار المزارعين.

قوى الطلب

الطلب على الوقود الحيوي: أصبحت سوق الوقود الحيوي الناشئة مصدرا هاما للطلب على بعض السلع الزراعية، من بينها السكر والذرة والكسافا والبذور الزيتية وزيت النخيل. وقد تسبب اشتداد الطلب على هذه السلع في

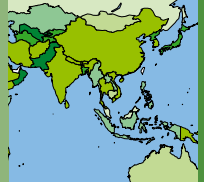

زيادة أسعارها زيادة هائلة في الأسواق العالمية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وفي حين أن السياسات الحكومية في بعض البلدان تدعم إنتاج واستهلاك الوقود الحيوي، فإن الزيادات في أسعار النفط الخام أسهمت بدورها في تصاعد الطلب على السلع الزراعية لأغراض المادة الوسيطة لتصنيع الوقود الحيوي. ويقدر أن إنتاج الوقود الحيوي سيستخدم نحو ١٠٠ مليون طن من الحبوب (٤,٧ في المائة من إنتاج الحبوب العالمي) في ٢٠٠٧–٢٠٠٨.

أنماط الاستهلاك: شهد العقد الأول من القرن الحالي نموا اقتصاديا سريعا ومتواصلا وزيادة التوسع الحضري في عدد من البلدان النامية، كان أبرزها في الاقتصاديات الكبيرة الناشئة مثل الصين والهند. ويضم هذان البلدان وحدهما أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم. وتبعا لزيادة القوة الشرائية لمئات الملايين من الناس، زاد طلبهم العام على الأغذية. وأدى هذا الغنى الجديد أيضا إلى تغييرات في النظام الغذائي، وخاصة استهلاك قدر أكبر من اللحوم ومنتجات الألبان، التي تعتمد اعتمادا بالغا على مدخلات الحبوب.

بيد أنه لا يبدو أن ارتفاع أسعار السلع في الآونة الأخيرة كان مصدره هذه الأسواق الناشئة. فقد انخفضت واردات الصين والهند من الحبوب من نحو ١٤ مليون طن في المتوسط في أوائل الثمانينات إلى زهاء ٦ ملايين طن خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى أن التغييرات في أنماط الاستهلاك تمت تغطيتها إلى حد كبير من خلال الإنتاج المحلي. وفي حين أن من المحتمل أن يؤثر استمرار التنمية الاقتصادية القوية في كل من الصين والهند أكثر فأكثر على أسعار الأغذية، فإن ذلك لم يصبح بعد عاملا استثنائيا.

عوامل أخرى

السياسات التجارية: عمد عدد من الحكومات والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، في محاولة للحد من تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية على فئات السكان الضعيفة داخل البلدان، إلى اتخاذ تدابير زادت أحيانا من حدة تأثيرات الاتجاهات الأساسية، الوارد ذكرها آنفا، على أسعار الأغذية في الأسواق الدولية. وتبني قيود التصدير وحظره من قبل بعض البلدان أدى إلى خفض الإمدادات العالمية، وزاد من تفاقم حالات النقص وأضعف الثقة فيما بين الشركاء في التجارة. كما قللت هذه الإجراءات، في بعض البلدان، من حوافز المزارعين على الاستجابة للأسعار الدولية المرتفعة. كذلك أسهمت مضاربات إعادة التخزين أو التخزين المسبق من جانب المستوردين الكبار ذوي المركز النقدي القوي نسبيا، في ارتفاع الأسعار.

الأسواق المالية: أثر الاضطراب الذي ساد مؤخرا في أسواق الأصول التقليدية على أسعار الأغذية، تبعا لانخراط أنماط جديدة من المستثمرين في أسواق الاستثمارات المشتقة المرتكزة على السلع الزراعية، بأمل تحقيق عائد أفضل من العائد المتاح من الأصول التقليدية. كما أن النشاط التجاري العالمي في الصفقات الآجلة وصفقات الخيارات معا بلغ أكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية. وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧، زاد بنسبة ٣٠ في المائة عما كان عليه في العام السابق.

وهذا المستوى العالي من نشاط المضاربات في أسواق السلع الغذائية قاد بعض المحللين إلى القول بأن زيادة المضاربات شكلت عاملا هاما في ارتفاع أسعار الأغذية. بيد أنه من غير الواضح ما إذا كانت المضاربات أدت إلى ارتفاع الأسعار أو أن هذا السلوك جاء نتيجة ارتفاع الأسعار على أية حال. وفي الحالتين، يمكن أن تكون تدفقات الأموال الكبيرة هي الدافع، جزئيا، إلى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة تقلباتها. وثمة حاجة إلى مزيد من الدراسة. ودور المستثمرين الماليين في التأثير على أسعار الأغذية، وما إذا كانت هناك حاجة إلى قواعد رقابية ملائمة للحد من تأثير فقاعات المضاربة على أسعار الأغذية، هي قضايا موضع اهتمام بصورة متزايدة.

هل ستستمر الأسعار المرتفعة؟

حقق إنتاج الحبوب بعض الانتعاش، حيث زاد بنسبة ٤,٧ في المائة في ٢٠٠٧، ويتوقع أن يزيد بنسبة ٢,٨ في المائة في ٢٠٠٨. بيد أنه في حين من المحتمل أن تنخفض أسعار الأغذية عن مستوياتها العالية الحالية بالنظر إلى خمود بعض العوامل قصيرة الأجل الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، فمن المنتظر أن تظل الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية خلال العقد القادم أعلى من المستويات التي كانت عليها خلال السنوات العشر السابقة.

وتنبني هذه التوقعات على ثلاثة افتراضات رئيسية. أولا، من المتوقع استمرار النمو الاقتصادي في العالم النامي، خاصة في الاقتصاديات الكبيرة الناشئة، بمعدل يصل إلى نحو ٦ في المائة سنويا، مما يزيد بدرجة أكبر من القوة الشرائية والتغييرات في الأفضليات الغذائية لمئات الملايين من المستهلكين. ثانيا، سيواصل الطلب على الوقود الحيوي، في الأرجح، نموه السريع الذي يوجهه، جزئيا، ارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية والتطورات البطيئة في تبني أنواع الوقود الحيوي والتكنولوجيات من الجيل الثاني على نطاق واسع. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، التي ستكرس لزراعة الكتلة الحيوية لأغراض الوقود الحيوي السائل، قد تتضاعف ثلاث مرات خلال العشرين سنة القادمة[٣]. ثالثا، علاوة على معوقات الأراضي والمياه، فإن زيادة تكاليف الإنتاج، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأسمدة وتصاعد تكاليف النقل الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، ستؤثر سلبا في الأرجح على إنتاج الأغذية، مما يضاعف تحديات تلبية الطلب العالمي على الأغذية[٤].

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

تقييم الجوع في العالم: تقديرات منقحة

عرض عام عالمي

تؤكد تقديرات المنظمة طويلة الأجل لنقص التغذية على المستويين الإقليمي والقطري من ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣–٢٠٠٥ (باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية FAOSTAT) التقدم غير الكافي الذي أنجز صوب تحقيق أهداف تخفيض الجوع التي أرساها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية حتى قبل ظهور التأثير السلبي للارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية. وعلى الصعيد العالمي، عانى ٨٤٨ مليون شخص من الجوع المزمن في ٢٠٠٣–٢٠٠٥، وهي أحدث فترة توافرت عنها البيانات من كل قطر على حدة. ويزيد هذا العدد قليلا على ٨٤٢ مليون شخص عانوا نقص التغذية في ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس لكل من مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

وتعيش الغالبية العظمى ممن يعانون نقص التغذية في العالم في البلدان النامية، التي كانت موطن ٨٣٢ مليون شخص ممن يعانون الجوع المزمن في ٢٠٠٣–٢٠٠٥. ومن بين هؤلاء البشر، يعيش ٦٥ في المائة في سبعة بلدان فقط، وهي الهند، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنغلاديش، إندونيسيا، باكستان وإثيوبيا. ومن الجلي أن إحراز تقدم في هذه البلدان التي تضم أعدادا ضخمة من السكان، سيكون له أثر هام على تخفيض الجوع عموما في العالم. ومن بين هذه البلدان، حققت الصين تقدما ملحوظا في تخفيض نقص التغذية إثر سنوات من النمو الاقتصادي السريع.

وتظل أعلى نسبة لمن يعانون الجوع من مجموع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعاني واحد من كل ثلاثة من السكان الجوع المزمن. وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تواصل تحقيق تقدم ملحوظ في تخفيض الجوع قبل حدوث الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية؛ وتظل جنبا إلى جنب مع شرق آسيا وشمال أفريقيا الأقاليم التي تتميز بأدنى مستويات نقص التغذية في العالم النامي (الجدول ١، صفحة ٤٨).

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

زاد عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٢٠٠ مليون نسمة بين أوائل التسعينات و٢٠٠٣–٢٠٠٥، ليصل إلى ٧٠٠ مليون نسمة. وحملت هذه الزيادة الكبيرة، مترافقة مع تنمية غير كافية عموما وفي القطاع الزراعي، عبئا على جهود تخفيض الجوع. بيد أنه في حين أن العدد الشامل لمن يعانون نقص التغذية في الإقليم زاد بنحو ٤٣ مليون نسمة (من ١٦٩ مليونا إلى ٢١٢ مليونا)، فإن أفريقيا

٨

عدد ناقصي التغذية في العالم، ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالملايين)

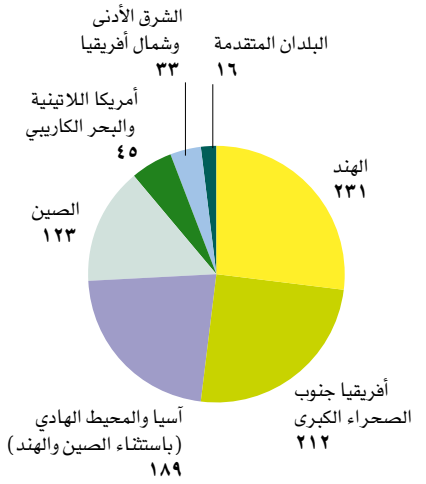

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٩

نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠٠٣-٢٠٠٥

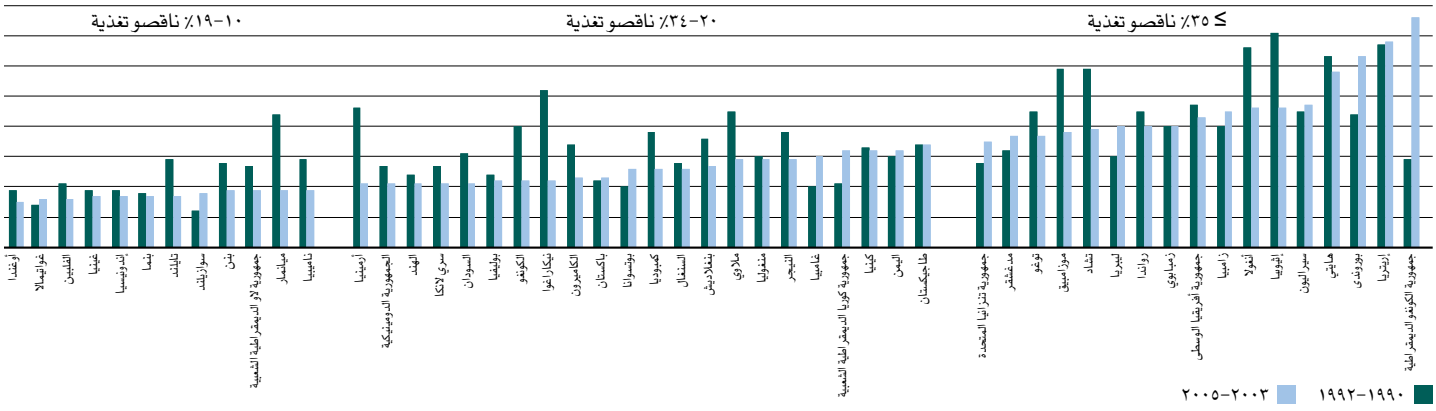

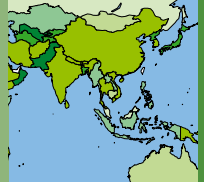

تقديرات منقحة لنقص التغذية

مقارنة مع التقديرات الواردة في إصدار عام ٢٠٠٦ من هذا التقرير، فإن بيانات كل من فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢، وما أعقبها من فترات، عدلت استنادا إلى أحدث معايير متطلبات الطاقة البشرية وإحصاءات السكان الجديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والمضمنة في تقديرات المنظمة لنقص التغذية. ويعرض "الملحق الفني" التأثير العام للتغييرات في هذه الإحداثيات الرئيسية، وكيف أنها أثرت على التقديرات (الصفحات ٤٥-٤٧). وينبغي التأكيد على أن التحليل في هذا القسم لم يأخذ في الاعتبار تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية.

جنوب الصحراء الكبرى حققت بعض التقدم صوب تخفيض نسبة من يعانون الجوع المزمن (هبطت من ٣٤ إلى ٣٠ في المائة).

وحدث معظم الزيادة في عدد الجياع في أفريقيا جنوب الصحراء في بلد واحد، هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعدد من يعانون الجوع المزمن في هذا البلد قفز من ١١ مليون شخص إلى ٤٣ مليون شخص، كما أن نسبة نقص التغذية ارتفعت من ٢٩ إلى ٧٦ في المائة، وكل ذلك بسبب النزاعات المستمرة وواسعة النطاق. وارتفع عدد من يعانون نقص التغذية في ٢٥ بلدا أخرى في الإقليم، وذلك منذ ١٩٩٠-١٩٩٢، الأمر الذي يضع الإقليم في مواجهة تحد كبير فيما يتعلق بالتحرك السريع صوب بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذات الوقت، فإن العديد من البلدان التي حققت تخفيضات هائلة في نسبة من يعانون نقص التغذية، هي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل هذه البلدان غانا، الكونغو، نيجيريا، موزامبيق وملاوي، حيث كانت غانا هي البلد الوحيد الذي بلغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية معا. ويعزى العامل الرئيسي لنجاح غانا إلى النمو القوي في الاقتصاد عموما وفي القطاع الزراعي بوجه خاص. وحقق إجمالي الناتج المحلي الزراعي في غانا نموا متواصلا دعمته السياسات التي توفر عائدا كبيرا للمنتجين، والارتفاع النسبي في أسعار الكاكاو. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرا أن عدد من عادوا إلى ممارسة الزراعة في غانا يتجاوز ضعف عدد من تركوها.

وفي البلدان الأفريقية الأربعة عشر التي تواصل المسار الصحيح صوب بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض انتشار الجوع إلى نصف مستواه بحلول عام ٢٠١٥، حقق القطاع الزراعي نموا متواصلا وسريعا نسبيا، اتسم بمكاسب في القيمة المضافة الزراعية، وإنتاج الأغذية، وإنتاج الحبوب وغلات الحبوب. ويمثل ذلك نقيضا واضحا عن البلدان الأفريقية الأربعة عشر الأخرى التي إما أنها أخفقت في تخفيض معدلات نقص التغذية، أو أنها شهدت زيادة في هذه المعدلات منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وقد انخفض الإنتاج الغذائي انخفاضا حادا في هذه البلدان، في حين زادت القيمة الزراعية المضافة تدريجيا بما يقل عن ربع المعدل الذي حققته المجموعة الأكثر نجاحا. والأمر الهام، هو أن العديد من البلدان التي حققت نجاحا هي بلدان خارجة لتوها من عقود من الحروب الأهلية والنزاعات، مما يقف شاهدا باهرا على أهمية السلام والاستقرار السياسي في تخفيض الجوع.

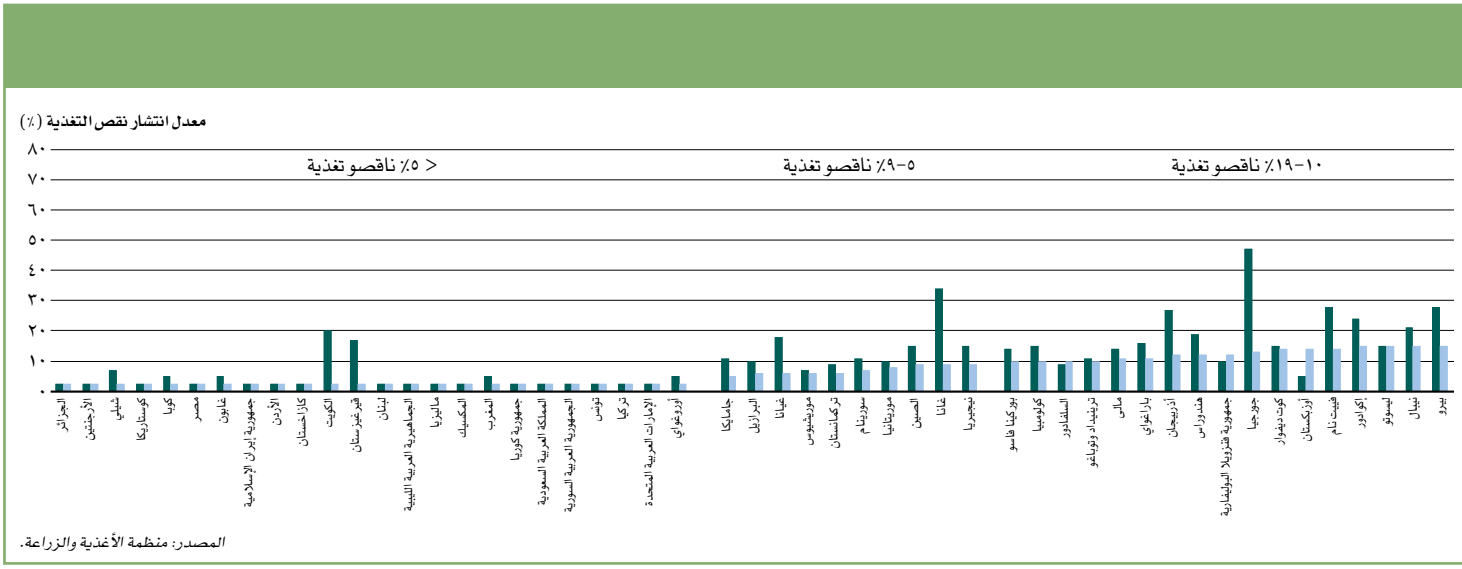

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

١٠

الاتجاهات الإقليمية الفرعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

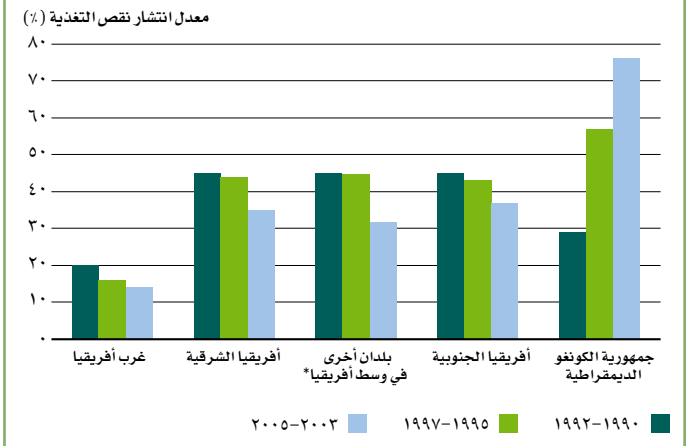

* باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١١

نمو الزراعة لأفضل وأسوأ أداء في أفريقيا

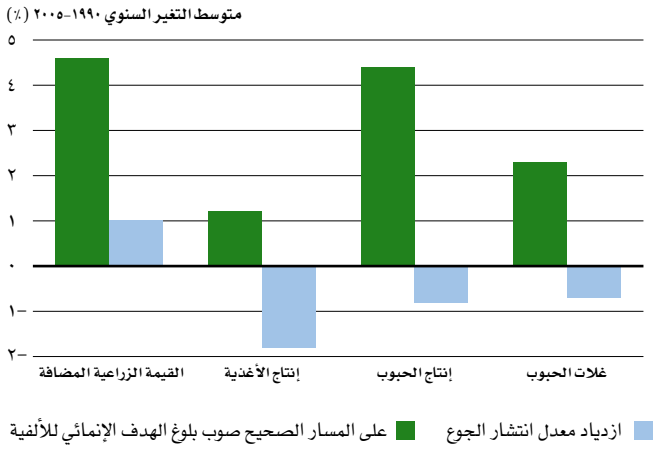

المصدر: البنك الدولي.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

حققت أمريكا الجنوبية، من بين جميع الأقاليم الفرعية، أكبر نجاح في تخفيض الجوع، حيث قطعت ١٠ بلدان من مجموع ١٢ بلدا شوطا بعيدا صوب بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

واستطاعت خمسة بلدان في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين وشيلي وغيانا وبيرو وأوروغواي)، بفضل مستويات الدخل القومي العالية نسبيا، والنمو الاقتصادي القوي والنمو القوي في إنتاجية القطاع الزراعي، بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

بيد أن التقدم لم يكن متسقا بنفس الدرجة في بلدان أخرى في الإقليم. وانضمت كوستاريكا وجامايكا والمكسيك إلى كوبا في قائمة البلدان التي نجحت، في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، في بلوغ أهداف تخفيض الجوع التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. ومن جهة ثانية، ظلت السلفادور وغواتيمالا وهايتي وبنما تعاني صعوبات في مجال تخفيض انتشار الجوع. وعلى الرغم مما تواجهه هايتي من استمرار المستويات العالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن الفقر والجوع، إلا أنها شهدت انخفاضا ضئيلا في معدلات نقص التغذية منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. بيد أنها في ضوء معاناة ٥٨ في المائة من السكان من الجوع المزمن، تظل تمثل أعلى مستويات لنقص التغذية في العالم.

١٢

نقص التغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

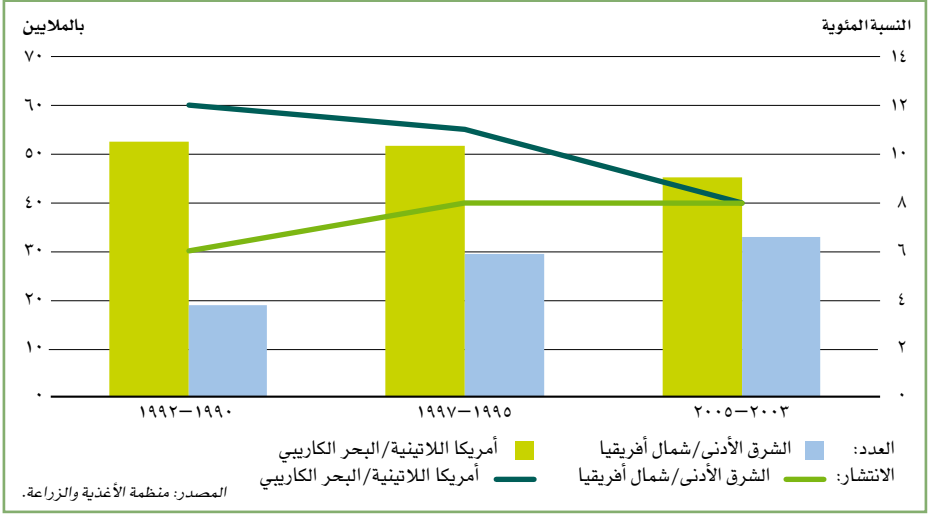

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تتسم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في المعتاد، بأدنى مستويات لنقص التغذية في العالم النامي. بيد أنه فيما يتعلق بالشرق الأدنى ككل، كان للنزاعات

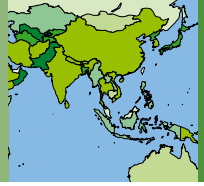

أثر هام، حيث تضاعف تقريبا عدد من يعانون نقص التغذية من ١٥ مليون شخص في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٨ مليون شخص في ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى النزاعات في كل من أفغانستان والعراق، حيث زاد عدد من يعانون نقص التغذية بنحو ٤,٩ و ٤,١ مليون شخص، على التوالي. كذلك زاد عدد من يعانون نقص التغذية في اليمن، حيث يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص (٦,٥ مليون شخص) الجوع المزمن.

وفيما يتعلق بشمال أفريقيا، تشير تقديرات المنظمة إلى أن زهاء ٣ في المائة من إجمالي السكان ظلوا يعانون الجوع المزمن في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (٤,٦ مليون شخص مقابل ما يزيد قليلا على ٤ ملايين في ١٩٩٠-١٩٩٢). وفي حين أن معدلات انتشار نقص التغذية منخفضة عموما، إلا أنه لابد لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بأكمله من العمل على تخفيض عدد من يعانون الجوع المزمن من ٣٣ مليون شخص في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، إلى أقل من ١٠ ملايين بحلول عام ٢٠١٥ تحقيقا لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

آسيا والمحيط الهادي

أظهر إقليم آسيا والمحيط الهادي، كغيره من أقاليم العالم الأخرى، أوضاعا متباينة من نماذج النجاح ومن النكسات فيما يتعلق بتخفيض الجوع. وسجلت آسيا تقدما متواضعا في تخفيض انتشار الجوع (من ٢٠ إلى ١٦ في المائة) وانخفاضا متواضعا في عدد الجياع (من ٥٨٢ مليون شخص إلى ٥٤٢ مليون شخص). بيد أنه في ظل الأعداد الضخمة من السكان والتقدم البطئ نسبيا في تخفيض الجوع، مازالت نسبة الثلثين من الجياع في العالم يعيشون في آسيا. ومن بين الأقاليم الفرعية، عانى إقليم جنوب آسيا ووسط آسيا انتكاسات في مجال تخفيض الجوع بعد تحقيق تقدم مبدئي في بعض البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من السكان (مثل الهند وإندونيسيا وباكستان، أنظر الجدول ١، صفحة ٤٨). وعلى الصعيد الإيجابي، واصل إقليم جنوب شرق آسيا الفرعي المسار الصحيح صوب بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض الجوع، وإن تكن فييت نام هي البلد الوحيد الذي حقق هذا الهدف بحلول ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وحقق بعض البلدان، ومن بينها تايلند وفييت نام تقدما ملحوظا نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو الأكثر طموحا.

١٣

التقديرات المنقحة لناقصي التغذية في الصين والهند

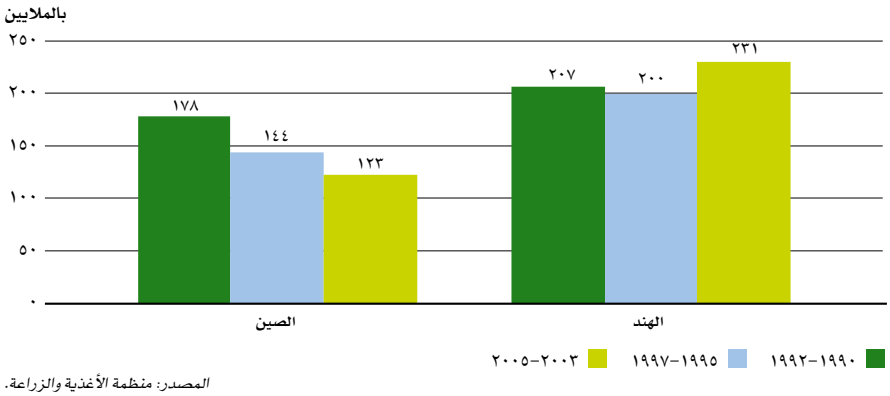

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٤

الهند: متطلبات الطاقة الغذائية تتجاوز الإمدادات

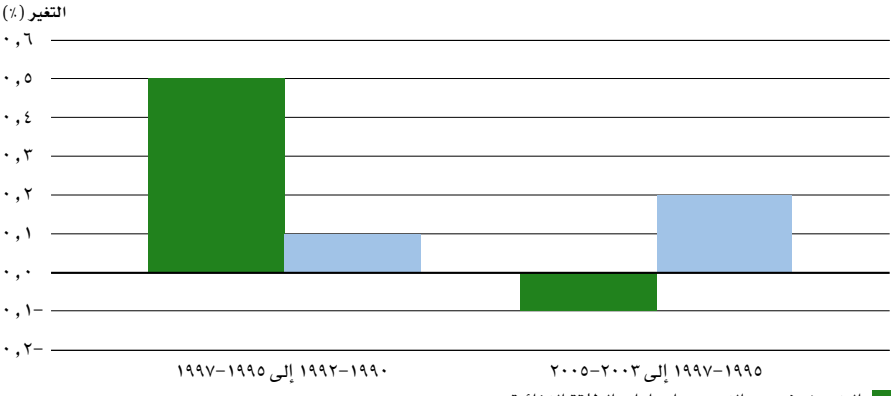

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الصين والهند

تمثل كل من الصين والهند معا، بحكم حجمهما، نسبة ٤٢ في المائة من مجموع من يعانون الجوع المزمن في العالم النامي. وتستحق أهمية كل من الصين والهند في إطار الصورة العامة بعض التحليل للقوى المحركة الرئيسية الكامنة وراء اتجاهات الجوع.

وعقب تحقيق مكاسب باهرة بين ١٩٩٠-١٩٩٢ ومنتصف التسعينات، تباطأ في الهند

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

١٥

التقدم والانتكاسات: نسبة ناقصي التغذية وانتشار نقص التغذية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٥

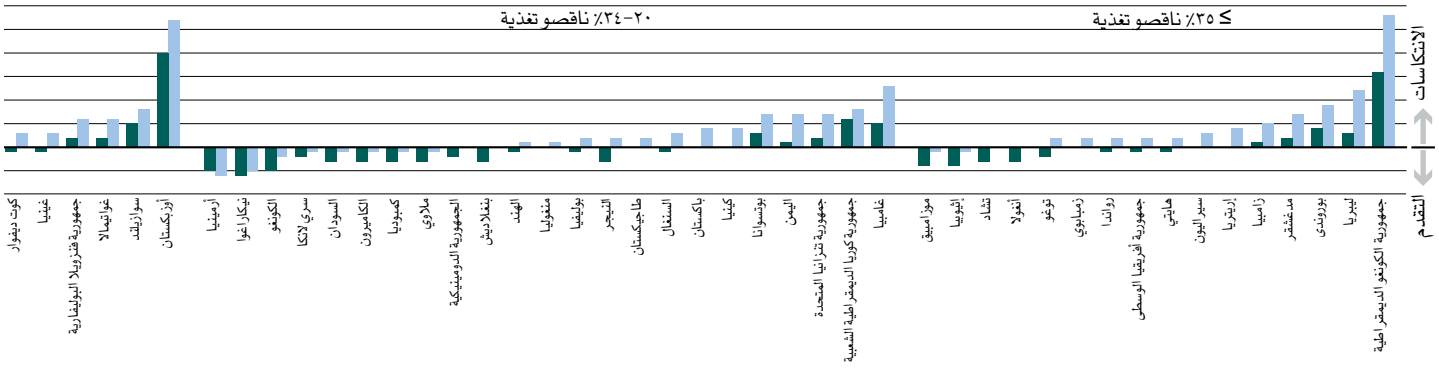

معدل عدد ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى عددهم في ١٩٩٠-١٩٩٢ (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = ٠,٥)

معدل نسبة ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى نسبتهم في ١٩٩٠-١٩٩٢ (الهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥)

١٦

التقدم والانتكاسات في تخفيض نقص التغذية

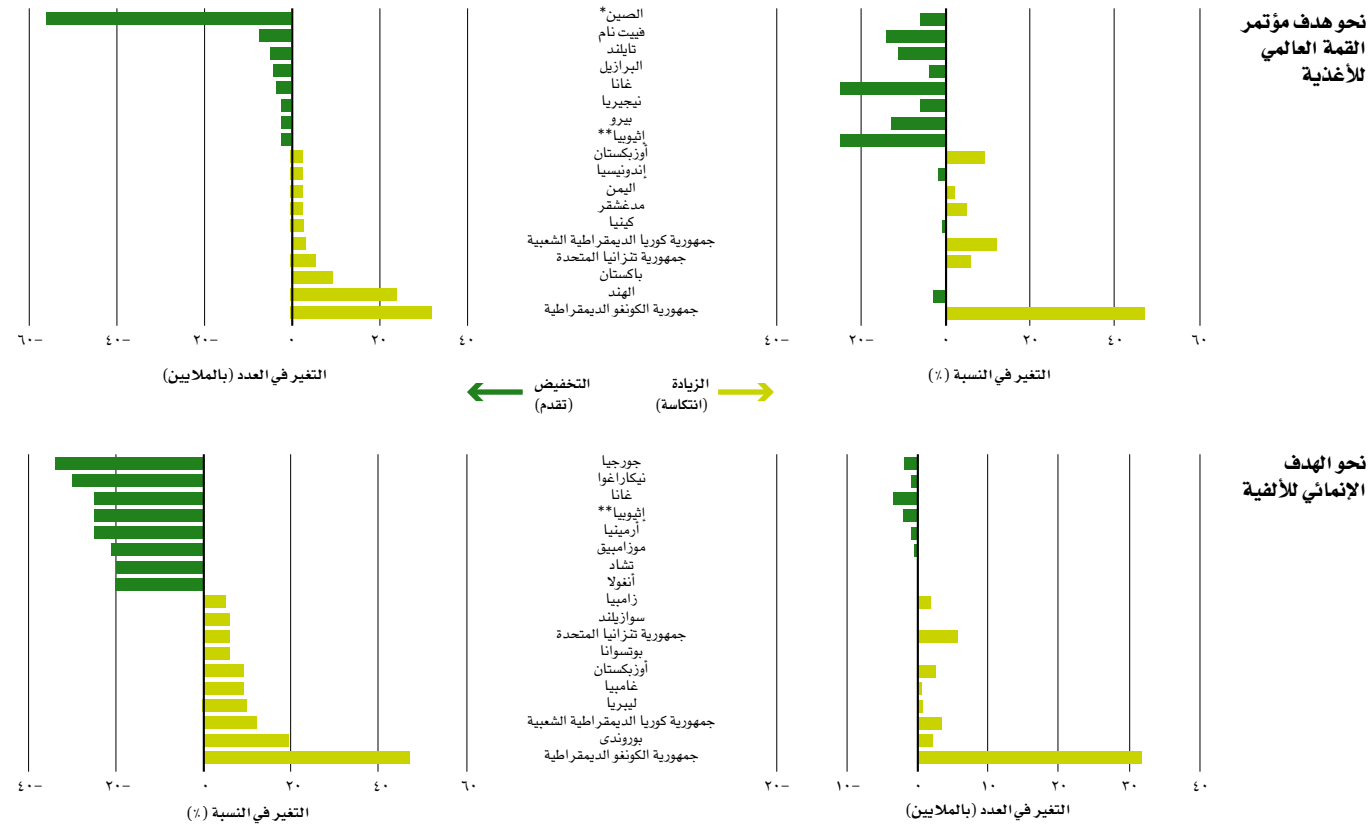

* تشمل مقاطعة تايوان في الصين.

** تقديرات جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا استخدمت للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

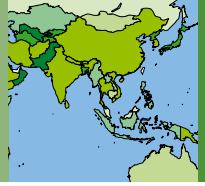

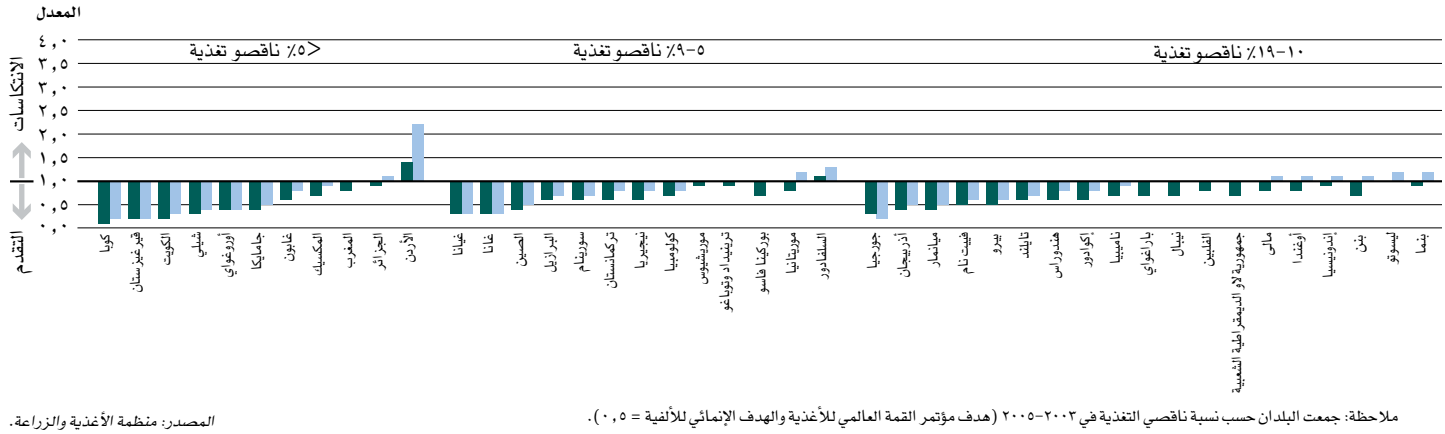

ملاحظة: جمعت البلدان حسب نسبة ناقصي التغذية في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية = ٠,٥).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التقدم نحو تخفيض الجوع منذ ١٩٩٥-١٩٩٧ تقريبا. وتعني النسبة العالية لمن يعانون نقص التغذية في فترة الأساس (٢٤ في المائة) مترافقة مع المعدلات العالية لنمو السكان، أن الهند واجهت مهمة عسيرة في تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية (الجدول ١، صفحة ٤٨).

ويمكن أن يعزى نشوء الزيادة في عدد من يعانون نقص التغذية في الهند إلى التباطوء (بل وحدوث تراجع ضئيل) في نمو نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية للاستهلاك البشري منذ ١٩٩٥-١٩٩٧. وعلى صعيد الطلب، ارتفع معدل العمر المرتقب من ٥٩ إلى ٦٣ عاما منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. وترتب على ذلك تأثير هام على التغيير العام في هيكل السكان، مما أسفر في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ عن معدلات نمو في الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية فاقت بكثير الإمدادات من الطاقة الغذائية.

وأسفرت توليفة تراجع معدل نمو نصيب الفرد من مجموع إمدادات الطاقة الغذائية وزيادة نصيب الفرد من متطلبات الطاقة الغذائية، عن زيادة قدرها نحو ٢٤ مليون شخص في عدد من يعانون نقص التغذية في الهند في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ مقارنة مع فترة الأساس. وتبلغ الاحتياجات الغذائية للسكان الطاعنين في السن زهاء ٦,٥ مليون طن سنويا بالمعادل من الحبوب. ومع ذلك، انخفضت معدلات الجوع في الهند من ٢٤ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢١ في المائة في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وهو دليل على تحقيق تقدم نحو بلوغ هدف تخفيض الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية.

التقدم والانتكاسات حسب البلدان

في ضوء استمرار عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ على نفس المستوى الذي كان عليه تقريبا في فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢، والزيادة الحادة في هذا العدد في ظل ارتفاع أسعار الأغذية، فإن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض هذا العدد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أصبح تحديا كبيرا. وبالكاد نجحت بالفعل نسبة الثلث من البلدان النامية المندرجة في تقديرات المنظمة، في تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية منذ ١٩٩٠-١٩٩٢. ومن بين هذه النسبة، كانت ٢٥ بلدا فقط على المسار الصحيح في ٢٠٠٣-٢٠٠٥، قبل بداية ارتفاع أسعار الأغذية، نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وسيصبح التحدي أكبر إذا ما استمر ارتفاع أسعار الأغذية، مما يضع عبئا ثقيلا على جهود مكافحة الجوع.

معدلات الرصد الرئيسية

ترمي أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية إلى "تخفيض الجوع إلى النصف" بحلول عام ٢٠١٥. ودعا مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ إلى تخفيض عدد الجياع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، بينما التزمت البلدان، بموجب الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية "بتخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٥". ولقياس التقدم أو الانتكاس فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف، تجري المنظمة حساب مجموعة بسيطة من النسب لكل بلد، وقسمة أحدث رقم أو نسبة لعدد الجياع بالرقم النظير في فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢. وتعني قيمة ٠,٥ (النصف) أنه أمكن تحقيق "تخفيض الجوع إلى النصف". وتعني قيمة تقل عن ١,٠ أنه أمكن تحقيق تقدم، في حين تعني قيمة تتجاوز ١,٠ حدوث انتكاس. ويعرض الشكل ١٥ القيم لأهداف تخفيض الجوع لكل من مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية بصورة منفصلة لكل بلد (ترد البيانات في الجدول ١، صفحة ٤٨).

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

النقاط الساخنة وحالات الطوارئ

أبرز التحليل السابق للاتجاهات طويلة الأجل لنقص التغذية الانتشار الملحوظ للجوع المزمن في بلدان عانت أزمات غذائية على مدى سنوات عديدة متعاقبة. والأزمات الغذائية قد تنشب في أي وقت وفي أي مكان من العالم نتيجة الظروف المناخية المعاكسة، والكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية، والنزاعات، أو أية توليفة من هذه العوامل. ودعما للعمل في التوقيت المناسب لتخفيف – والرغبة في تلافي – احتمالات مزيد من التدهور في أوضاع الأمن الغذائي في البلدان المتضررة، يعمل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة على الرصد المستمر للأوضاع في جميع القارات، ويحتفظ بقائمة للبلدان التي تعاني أزمات. وتبقى بلدان كثيرة في قائمة النظام العالمي لزمن طويل، أو تظهر مرارا في القائمة، وتعد بلدان "نقاط الجوع الساخنة" – المناطق التي تعاني فيها نسبة كبيرة من السكان بصورة حادة من استمرار الجوع وسوء التغذية أو وتيرتهما المتكررة. ويظهر الشكل ١٧ خريطة للبلدان التي تعاني أزمات تستلزم مساعدة خارجية (٣٣ بلدا في أغسطس/آب ٢٠٠٨).

وإجراء تحليل ارتجاعي لطبيعة الأسباب الكامنة وراء الأزمات الغذائية الماضية والحاضرة أمر جوهري لصياغة تدخلات الطوارئ وتدابير السياسات الملائمة لمعالجة نقاط الجوع الساخنة. ويوفر هذا التحليل الأساس لتقدير تأثير الارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية والأغذية والوقود على البلدان التي تعاني بالفعل أزمات (وعلى غيرها من البلدان الكثيرة المعرضة بدرجة كبيرة لتأثيرات صدمات الأسعار). وبالنظر إلى الشكوك التي تكتنف تأثير ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على البلدان والأسر والأفراد في كافة أرجاء العالم، بات التفريق بين البلدان التي تعاني بالفعل "أزمة" وغيرها من البلدان "المعرضة للخطر" أقل وضوحا، مما يمثل سلسلة من التحديات فيما يتعلق برصد الأزمات الغذائية وشبكة الوقوع والإنذار المبكر عنها في التوقيت المناسب وعلى النحو الملائم.

١٧

البلدان التي تواجه أزمات غذائية

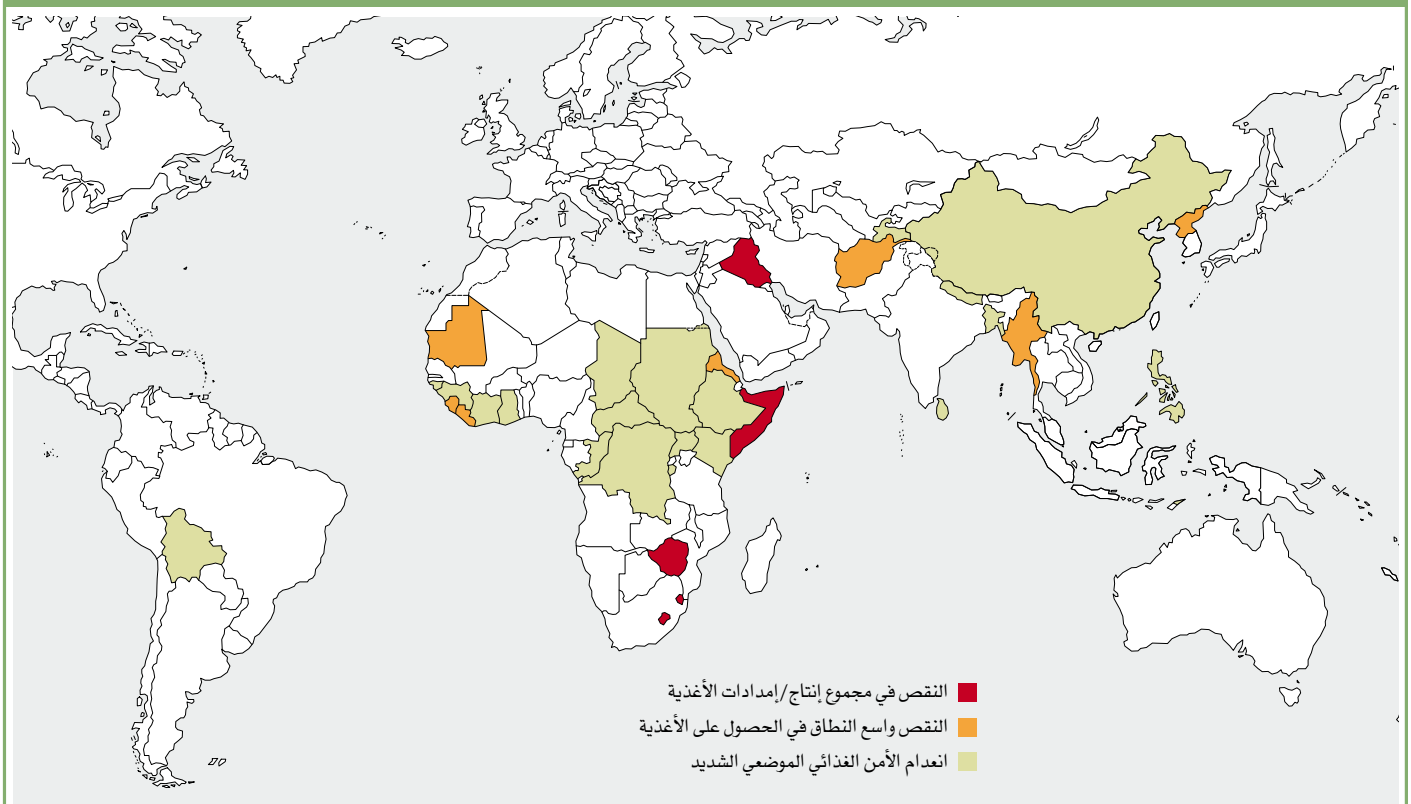

ملاحظة: حتى أغسطس/آب ٢٠٠٨.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

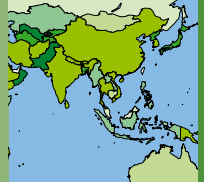

اتجاهات الأزمات

واجه عدد قياسي من البلدان (٤٧) في عام ٢٠٠٧ أزمات غذائية تستلزم المساعدة الطارئة، منها ٢٧ بلدا في أفريقيا، و١٠ في آسيا، والبلدان العشرة الباقية في أجزاء أخرى من العالم. وخلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠، واجه ١٥ بلدا أفريقيا في المتوسط أزمات غذائية سنوية؛ وارتفع هذا الرقم منذ تلك الفترة إلى زهاء ٢٥ بلدا منذ ٢٠٠١. وتظل بلدان كثيرة، بعد أن تكون قد واجهت انعدام أمن غذائي خطير في واحد من المواسم، مدرجة لسنوات عديدة في القائمة نظرا لتباطؤ زوال تأثيرات الجفاف و/أو النزاعات وانخفاض المرونة. وتظهر بلدان أخرى بصورة متقطعة على القائمة وتستدعي رصدا متأنيا.

وفي ضوء تزايد عدد البلدان التي تواجه أزمات غذائية خلال العقدين الماضيين، فقد أصبحت الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمات أكثر تعقيدا. وفي الكثير من الحالات، زادت الكوارث التي من صنع الإنسان من تفاقم الكوارث الطبيعية، فاتحة الباب لأزمات معقدة وطويلة الأجل. وفي حالات أخرى، فإن الكوارث الطبيعية فاقمت من حدة الكوارث التي من صنع الإنسان. وكانت الكوارث الطبيعية هي السبب الأول لانعدام الأمن الغذائي حتى أوائل التسعينات، بينما أصبحت الأزمات من صنع الإنسان هي الغالبة في السنوات العشر الأخيرة.

الكوارث الطبيعية: يمكن تصنيف الكوارث الطبيعية إلى فئة "بداية بطيئة" (كالجفاف أو فترات الجفاف المطولة) أو "بداية مفاجئة" (كالسيول والأعاصير الحلزونية والأعاصير والزلازل والثوران البركاني). وفي حين أن نسبة الكوارث الطبيعية قد تناقصت بمرور الزمن، فإن بيانات النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة تشير إلى أن الكوارث المفاجئة – خاصة السيول – زادت من ١٤ في المائة لجميع الكوارث الطبيعية في الثمانينات إلى ٢٠ في المائة في التسعينات و٢٧ في المائة منذ ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، زادت حالات السيول من نحو ٥٠ سنويا في منتصف الثمانينات إلى أكثر من ٢٠٠ حاليا[٥]. وعلى النقيض من ذلك، ثمة انخفاض في حالات الطوارئ الغذائية التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية ذات البداية البطيئة. ولما كانت الطوارئ ذات البداية المفاجئة لا تتيح وقتا كافيا للتخطيط والاستجابة لها مقارنة مع ذات البداية البطيئة، فإن هذه الاتجاهات لها انعكاسات هامة على تدابير التخفيف من حدتها وعلى حشد ما يلزم من موارد للتأهب (والاستجابة) للطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح وحماية نظم المعيشة.

١٨

أسباب حالات الطوارئ الغذائية، ١٩٨١-٢٠٠٧

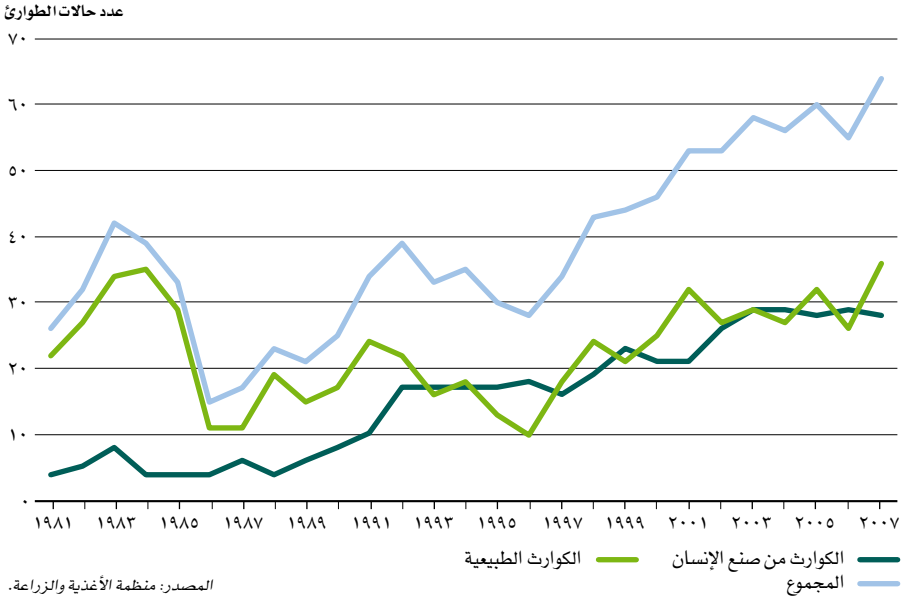

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٩

التغير في طبيعة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان

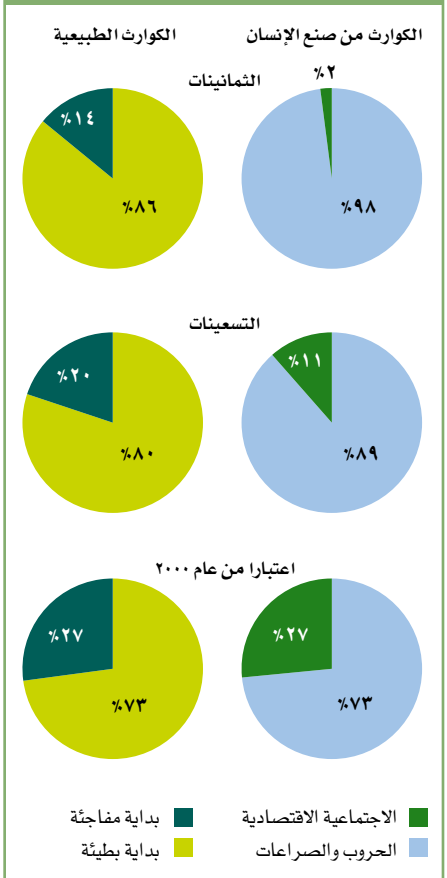

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

العوامل الاجتماعية الاقتصادية: يمكن تقسيم الأزمات التي من صنع الإنسان إلى أزمات الحروب أو المرتبطة بالنزاعات وتلك الكوارث التي تنشأ في معظم الحالات من الصدمات الاجتماعية الاقتصادية. وهذه الأخيرة يمكن أن تنبثق بدورها عن عوامل داخلية (مثل ضعف السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، أو النزاعات بشأن ملكية الأراضي، أو تدهور أوضاع الصحة العامة) أو عن طريق عوامل خارجية. وقد تشمل العوامل الخارجية انهيار أسعار الصادرات السلعية لبلد ما، مما يفضي إلى خسائر في عائدات الصادرات أو إلى زيادة حادة في أسعار السلع الغذائية المستوردة (كما حدث في السنتين الماضيتين). ولقد ارتفعت النسبة المقارنة للأزمات الغذائية الناجمة عن عوامل اجتماعية اقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية من نحو ٢ في المائة في الثمانينات إلى ١١ في المائة في التسعينات وإلى ٢٧ في المائة منذ ٢٠٠٠. وفي حين انخفضت النسبة المقارنة للبلدان التي تواجه أزمات غذائية بسبب الحروب والنزاعات، فقد ارتفع الرقم المطلق لهذه الأزمات في ذات الفترة مع حدوث خسائر هائلة في الأرواح ودمار الأصول ونزوح السكان.

أبعاد جديدة للضعف

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى إلحاق الضرر بالبلدان بأشكال مختلفة، إلا أن تأثير ارتفاع الأسعار كان على أشده في البلدان التي تواجه نقصا هيكليا في إنتاج الأغذية، حيث المداخيل منخفضة وحيث تنفق أغلبية الأسر نسبة عالية من ميزانياتها المحدودة على الغذاء. وتتسم هذه البلدان بالفعل بمعدلات عالية من نقص التغذية. ومعظمها يندرج في نطاق تصنيف استحدثته المنظمة في السبعينات (في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية السابقة) تحت اسم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[٦]. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٨ أن ينفق ما مجموعه ٨٢ بلدا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض قرابة ١٦٩ مليار دولار أمريكي على واردات الأغذية، مقارنة مع ١٢١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة. والارتفاع في نسبة مكون الحبوب الخشنة الأساسية من وارداتها الغذائية هو أكبر بكثير، إذ يبلغ ٥٠ في المائة. وبنهاية عام ٢٠٠٨، فإن تكاليف واردات الأغذية التي تتحملها بلدان العجز الغذائي المذكورة قد تصل إلى أربعة أمثال قيمتها في عام ٢٠٠٠، مما يمثل عبئا هائلا عليها.

وفي حين أن بلدان العجز الغذائي في مجموعها تنفق مبالغ طائلة على الأغذية الأساسية المستوردة، هناك اختلافات واسعة فيما بين البلدان ومجموعات السكان. وتتوقف هذه الاختلافات على عوامل عديدة، من بينها: درجة الاعتماد على الواردات، وأنماط استهلاك الأغذية؛ ودرجة التوسع الحضري؛ ومدى تأثير الأسعار الدولية على المستهلكين المحليين وأسعار المنتجين للسلع الأساسية (درجة تحويل الأسعار)؛ وحركة سعر الصرف الحقيقي، وفعالية تدابير السياسات التي اتخذتها الحكومات للتصدي للأزمة. وعلى سبيل المثال، إذا أخذ المرء في الاعتبار الدول التي تستورد معظم متطلباتها من منتجات النفط والحبوب الغذائية وتتسم، في ذات الوقت، بمعدلات عالية من نقص التغذية، فإن هذه البلدان تشمل إريتريا وهايتي والنيجر وليبريا وسيراليون وطاجيكستان[٧]. ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والكثير منها في قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للبلدان التي تعاني أزمات.

انعكاسات الاستثمار

تهتم البلدان المانحة والوكالات الإنمائية بوجه خاص بالحاجة إلى ترتيب أولويات المساعدة الطارئة وقرارات الاستثمار في سياق أزمة الغذاء العالمية الحالية، كما تطلب تقديم قوائم بالبلدان التي تواجه مخاطر.

ولقد انتهت المنظمة مؤخرا من إجراء تحليل للعوامل التي تحدد مدى تعرض

تدفقات غير رسمية عبر الحدود

يوضح مثال باكستان مدى تعقيد ديناميات أسعار السلع على المستويين القطري والإقليمي. فباكستان هي من منتجي ومستهلكي القمح الكبار نسبيا في الإقليم، وعادة ما تتمتع بأوضاع الفوائض. وانخفض إنتاج القمح عام ٢٠٠٨ بمقدار تجاوز ٦ في المائة عن مستواه القياسي في العام الماضي، غير أنه من المتوقع أن تتراوح واردات القمح بين ٢,٥ مليون و٣ ملايين طن. وعلى الرغم من تدخلات الحكومة القوية في قطاع القمح المحلي، فإن أسعاره شهدت زيادة حادة منذ منتصف ٢٠٠٧. وبالفعل، في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بلغت الأسعار تقريبا ضعف مستوياتها لسنة خلت في المحافظات التي تعاني النقص. وفي هذه الحالة، فإن أحد العوامل الرئيسية هو أن سعر القمح في باكستان مازال أقل كثيرا عن سعره في البلدان المجاورة، خاصة أفغانستان (التي ظلت تكافح في وجه توليفة من المناخ غير المواتي وانعدام الأمن). وأسفرت الفروق الكبيرة في الأسعار بين هذين البلدين عن تدفقات كبيرة غير رسمية عبر الحدود، وعن قيام باكستان باستيراد القمح من الأسواق الدولية. وفي ذات الوقت، فإن انخفاض القدرة على تقديم الإعانة المالية للأسمدة يترتب عليه ارتفاع أسعار أسمدة ثاني أمونيوم الفوسفات بنسبة ٦٠ في المائة على مستوى المنتجين، مما أدى إلى انخفاض حاد في استعمالها وأثر سلبا على الغلات.

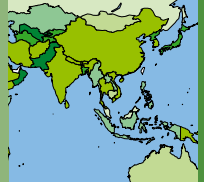

البلدان الأكثر عرضة لتدهور الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار الأغذية

البلدان التي تعاني أزمات غذائية	البلدان المعرضة لأخطار شديدة
جمهورية أفريقيا الوسطى	الكاميرون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	جزر القمر
كوت ديفوار	جيبوتي
إريتريا	غامبيا
إثيوبيا	مدغشقر
غينيا	منغوليا
غينيا – بيساو	موزامبيق
هايتي	نيكاراغوا
كينيا	النيجر
ليسوتو	الأراضي الفلسطينية المحتلة
ليبريا	رواندا
سيراليون	السنغال
الصومال	جزر سليمان
سوازيلند	توغو
طاجيكستان	جمهورية تنزانيا المتحدة
تيمور- ليشتي	اليمن
زمبابوي	زامبيا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

البلدان لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية، مع الأخذ في الاعتبار مدى كونها من المستوردين الصافين لمنتجات الطاقة والحبوب (مرجحة بنسبة الحبوب من المتناول من الطاقة الغذائية)، والمستويات النسبية للفقراء ومعدلات انتشار نقص التغذية. وتوضح النتائج أنه بالإضافة إلى البلدان التي تواجه بالفعل أزمة وتتطلب مساعدة خارجية (البعض منها يرد في الجزء الأيمن من الجدول)، فإن الكثير منها تضرر على نحو شديد من ارتفاع أسعار السلع، وعلى الأخص منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية. وتشمل هذه البلدان تلك المدرجة في الجزء الأيسر من الجدول[٨].

والأمر الهام أن بعض البلدان التي لا تظهر حاليا في أي قائمة قد تتعرض مع ذلك إلى أزمة أمن غذائي غدا، وفي الأرجح نتيجة كارثة طبيعية مفاجئة، أو نشوب عدم استقرار مدني، أو أزمة مالية أو توليفة من هذه العوامل. وبنغلاديش مثال على ذلك، فهي مازالت مدرجة على قائمة النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر للبلدان التي تواجه "انعدام أمن غذائي خطير" إثر السيول وتأثير الإعصار الحلزوني "سيدر" في أواخر عام ٢٠٠٧، ولكن مع بيان واضح بتحسن أوضاع الأمن الغذائي. كما تظهر بنغلاديش في قائمة البلدان التي تضررت على نحو شديد من ارتفاع أسعار الأغذية، مما يستدعي رصدا وثيقا ومستمرا لأوضاعها. وفي حالات أخرى، تتأثر زيادات أسعار الأغذية تأثرا قويا بالأوضاع عبر الحدود، كما في حالة أسعار القمح في باكستان.

الانعكاسات على الإنذار المبكر

في ضوء الدينامية الشديدة لأوضاع الأغذية العالمية، كان لابد من إعادة النظر في مفهوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر بشأن "البلدان التي تواجه أزمة تستلزم مساعدة خارجية". وعلاوة على الأزمات الناجمة عن الأحداث الطبيعية والصدمات الاقتصادية المتباعدة، فإن التأثيرات القوية والمستمرة لارتفاع أسعار الأغذية ستؤدي إلى أوضاع أكثر خطورة بالنسبة لبعض البلدان التي تواجه بالفعل أزمة، أو إلى تردي الأوضاع في بلدان أخرى، بحيث تصبح بلدانا تعاني أزمات.

ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة برصد الإنتاج الغذائي والاحتفاظ بحساب موازين العرض والطلب على المستوى القطري وإصدار مجاميع عالمية. كما يقوم، بالإضافة إلى ذلك، بالرصد المنتظم لأسواق السلع العالمية وأوضاع التجارة وتحليلها وإعداد التقارير عنها (بما فيها أسعار الأغذية)، ويعرض آفاق أوضاع الأغذية العامة. وسعيا إلى تعزيز هذه الوظائف، مع إسداء المشورة وتقديم المساعدة الفنية للبلدان في ذات الوقت، في سياق ارتفاع أسعار الأغذية، عمل النظام العالمي على تعزيز قدراته على جمع البيانات وتحليلها في ثلاثة مجالات رئيسية:

- رصد أسعار السلع/الأغذية الدولية والمحلية، بما في ذلك على المستوى شبه القطري؛
- رصد تدابير السياسات التي اتخذتها البلدان استجابة لارتفاع أسعار الأغذية؛
- تحليل تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر الحضرية والريفية، مع مراعاة المتغيرات المذكورة آنفا.

وبفضل المراقبة عن كثب لأوضاع الأغذية العالمية المتغيرة باستمرار، وبرصد عوامل المخاطر التي تجعل البلدان عرضة لتأثيرات التدهور المفاجئ المحتمل في أوضاع أمنها الغذائي، فإن النظام العالمي المذكور يساعد على أن يكون العالم مواكبا لآخر التطورات.